

الباب الثالث

سبل مواجهة المضاربة على العملة

نظراً لخطورة عملية المضاربة على العملة . حيث إنها عصب اقتصاد الدولة . فإن على الدولة أن تهب بجميع أجهزتها لمكافحة تلك العملية، كما أن عليها ألا تؤجل عملية المواجهة حتى تقع عملية المضاربة، بل على الدولة أن تكون سباقة ويقظة لمواجهة هذا الخطر عن طريق تدعيم إجراءاتها الوقائية، والتي تقف حجر عثرة في وجه هؤلاء المضاربين، حتى لا تسول لهم أنفسهم المضاربة على عملتها، ولكن إذا وقع ما تخشاه الدولة وحدثت المضاربة على عملتها فإنه يجب عليها ألا تقف مكتوفة الأيدي، بل إن عليها أن تسرع أولاً لوقف نزيف تدهور عملتها، وثانياً لمعالجة الآثار التي تنجم عن هذا التدهور.

ونظراً لأن لكل من الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي سبل لمواجهة المضاربة على العملة، فسنتناول ذلك في فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: سبل مواجهة المضاربة على العملة في الاقتصاد الوضعي.

الفصل الثاني: سبل مواجهة المضاربة على العملة في الاقتصاد الإسلامي.

* * *

obeikandi.com

الفصل الأول

سبل مواجهة المضاربة على العملة في الاقتصاد الوضعي

لقد اهتم الاقتصاد الوضعي بمعالجة تلك المسألة، ووضع لها الكثير من الحلول نظرًا لخطورة الآثار المترتبة عليها، ومن المعالجات التي يمكن أن تواجه بها مسألة المضاربة على العملة المعالجة الوقائية، بمعنى أن تحرص الدولة على تطبيقها مسبقًا حتى لا تتعرض للهجمات المضاربة، أو على الأقل التخفيف منها في حال تعرضها لتلك المضاربات، كما وضع القانون بعض السبل العلاجية والتي يجب على الدولة تطبيقها - في حال لجوئها لصندوق النقد الدولي - في حال وقوع الأزمة، على أنه يجب التنويه مسبقًا إلى أن تلك المعالجات ليست هي طوق النجاة والتي بتطبيقها تنفجر الأزمة، وإنما بعضًا من تلك المعالجات قد تزيد من حدة الأزمة وليس التخفيف منها، وهذا ما حدث بالنسبة لبعض دول جنوب شرق آسيا من خلال الأزمة الأخيرة، ولمزيد من التفصيل سنتناول سبل مواجهة المضاربة على العملة في الاقتصاد الوضعي في المباحث التالية:

المبحث الأول : تكوين احتياطات نقدية تدعيمًا لمركز العملة في سوق الصرف.

المبحث الثاني: تجنب الدوافع التي تشجع القيام بالمضاربة على العملة.

المبحث الثالث: الاعتماد على النفس.

المبحث الرابع: جذب المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية.

المبحث الخامس: رفع سعر الفائدة.

المبحث السادس: إنشاء صندوق طوارئ لإدارة الأزمات المضاربة.

* * *

المبحث الأول

تكوين احتياطات نقدية تدعيما لمركز العملة في سوق الصرف

من السبل الوقائية لمواجهة المضاربة على العملة، الاحتفاظ برصيد من الأصول الدولية السائلة، دون اللجوء إلى الوسائل الأخرى، كالانكماش أو تخفيض سعر العملة الوطنية، أو فرض الرقابة على الصرف أو تشديدها نظراً لما لهذه الاستخدامات الأخرى من تأثيرات جوهرية على الأوضاع الاقتصادية الداخلية^(١).

ولكن ما هي الوسائل التي يتم عن طريقها تدعيم البند السابق، هذا ما سيتم معالجته من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: زيادة الصادرات والحد من الواردات.

المطلب الثاني: توطين رءوس الأموال.

المطلب الأول

زيادة الصادرات والحد من الواردات

للحفاظ على العملة من التدهور المفاجئ، ينبغي أن يكون للدولة ما يكفيها من احتياطات نقدية دولية للحد من أثر تلك الهزات المفاجئة، والتي من الممكن أن يترتب عليها تدمير اقتصاد دولة بل تدمير منطقة بأكملها في حال اشتراكها مع تلك الدولة في نفس الخصائص، هذا الاحتياطي يتم تكوينه عن طريق الزيادة في معدل الصادرات إلى الأسواق العالمية، وفي المقابل الحد من الواردات.

ونظراً لأن معظم الدول النامية - إن لم يكن كلها - غالباً ما تكون صادراتها من المواد الأولية، فإن عليها في سبيل تدعيم احتياطات مواردها من النقد الأجنبي من تلك المواد الأولية، أن تركز في مطالبته للدول المستوردة منها على الآتي^(٢):

(١) د / محمد زكي شافعي: التعاون النقدي الدولي الإقليمي والعالمي، معهد الدراسات العربية العالية، جامعة الدول العربية، القاهرة، ١٩٦٢م، ص ١١٧ - ١١٨.

(٢) د / رمزي زكي: العرب والأزمة الاقتصادية العالمية، [الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة]، مرجع سابق ص ٧١. د / إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام عالمي جديد [دراسة في قضايا التنمية والتحرر الاقتصادي والعلاقات الدولية]، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ٧١ - ٧٤. السيد عليوة: أثر =

- المطالبة بتطوير الاتفاقيات السلعية الدولية، بحيث تحوي هذه الاتفاقيات عددًا أكبر من المنتجات الأولية التي تشملها صادرات الدول النامية، مع مراعاة الظروف الخاصة لكل سلعة، وأن يمتد دورها إلى ضمان استقرار أسعار الصادرات، بمراعاة التقلب في القوة الشرائية لصادرات هذه السلع، من خلال إيجاد ربط واضح ومعلوم بين أسعارها وأسعار المنتجات الصناعية التي تستوردها تلك البلاد.

- تدعيم وتوسيع نطاق اتحادات منتجي المواد الأولية، وذلك كسلاح لا غنى عنه لاستغلال مزايا التكتل بين الدول المنتجة لهذه المواد في مواجهة احتكارات الشراء العالمية، ولتحقيق أسعار عادلة ومجزية لتلك المواد، حيث إنه في ظل الأزمات المستمرة تزايدت أسعار واردات تلك الدول بالنسبة إلى صادراتها، مما أثر على حصيلتها من العملات الأجنبية بصورة تركت آثارًا كبيرة على موازينها التجارية والحسابية وقيمة عملاتها الوطنية.

- كما إنه من المعلوم أن صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية في الزمن الطويل تواجه مشكلة اتجاه معدل التبادل الدولي في التحرك لغير صالحها، ولذا فإن على تلك الدول أن تقوم بخلق إطار دولي لإزالة العقبات التي تعترض سبيل صادراتها الصناعية وذلك من خلال العمل الجماعي لتلك الدول مع بعضها البعض.

- ضرورة العمل على تصنيع المواد الأولية محليًا، وذلك لزيادة القيمة المضافة إليها.

هذه هي أهم الوسائل والتي من خلالها يمكن للدول النامية المطالبة بزيادة أسعار صادراتها من المواد الأولية لزيادة مواردها من النقد الأجنبي، كما أنه يضاف إلى ما سبق بأن على تلك الدول أن تحقق نوعًا من التنسيق فيما بينها، في حالة قيامها بتصنيع سلعة تصديرية في الداخل، حتى لا تكون متنافسة فيما بينها وبين جيرانها من الدول النامية الأخرى، يضارب بعضها بعضًا في السوق حتى لو كانت تلك الدول لا توجد لديها المصانع الكافية التي تقوم بتصنيع المنتج النهائي، حيث إنه ما عليها في تلك الحالة إلا القيام بالمرحلة التي تجيدها، ثم بعد ذلك تقوم بتسليم هذا المنتج لدولة أخرى للقيام بالمرحلة التي تخصها، وهكذا إلى أن يصل المنتج إلى مرحلته النهائية عند آخر دولة، وبهذه الطريقة يمكن لتلك الدول أن تقوم بتصنيع منتج متميز يستطيع أن ينافس في الأسواق

= سياسة الانفراج الدولي على التنمية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦م، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والشرع، ص ٤٢٦-٤٢٧.

العالمية، كما أنه من خلال التنسيق المسبق لا يحدث تضارب في تصنيع منتجات متشابهة، كما أنه نظرًا لجودة المنتج النهائي تستطيع تلك الدول أن تحظى بمركز قوي يستطيع أن يفرض شروطه في الأسواق العالمية.

ثانيًا: الحد من الواردات:

كما إنه إذا كان على الدول النامية أن تعمل جاهدة لزيادة معدل صادراتها، لتدعيم قيمة عملتها في أسواق الصرف، فإن عليها أيضًا في المقابل أن تقوم بترشيد وارداتها حفاظًا على الاحتياطي الأجنبي، خاصة وأن تلك الدول غالبًا ما تتجه وارداتها إلى السلع الاستهلاكية على حساب نسبة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية، وهو ما يعني تراجع إسهام الواردات في خلق طاقات إنتاجية جديدة بالنسبة للدولة المستوردة^(١).

ولتدعيم هذا المجال -وهو ترشيد استخدام النقد الأجنبي في عملية الاستيراد- يتطلب هذا الأمر اتباع الوسائل الآتية^(٢):

- ضرورة الضغط على الواردات الكمالية وغير الضرورية والمثلة في العديد من السلع والخدمات الترفيهية، والتي يستهلكها أصحاب الدخل العالية، حيث إن الضغط على هذا النوع من الواردات سيحرر جانبًا لا بأس به من موارد النقد الأجنبي يستخدم كغطاء للعملة يحافظ عليها من التدهور من ناحية، كما إنه يدعم قدرة الدولة على تحويل وارداتها الضرورية من ناحية أخرى.

- ضرورة تكاتف رجال الأعمال وفئات المستوردين بجميع أشكالها مع السلطات النقدية والمالية، لكبح جماح الاستيراد، ووقف استنزاف النقد الأجنبي وعدم التفريط فيه إلا للضرورة القصوى، لأنه يشكل خط الدفاع عن الاقتصاد إزاء الالتزامات الخارجية

(١) د / جودة عبد الخالق: نمط التنمية والاعتماد المتزايد على الخارج، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦م، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ٦١٦-٦١٧.

(٢) د / رمزي زكي: الديون والتنمية، مرجع سابق، ص ٢٥٠. د / عبد الهادي النجار: الإسلام والاقتصاد [دراسة من المنظور الإسلامي لأبرز القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة] سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد رقم (٦٣)، جمادى الآخرة ١٤٠٣هـ - مارس ١٩٨٣م، ص ٢٢٤. د / محمود عبد الفضيل: مصر على أعتاب ألفية جديدة، مرجع سابق، ص ٦١-٦٢. د / مصطفى السعيد: الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة [مظاهر الضعف، الأسباب، العلاج] مكتبة الأسرة، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ٨٧.

بالنقد الأجنبي، كما أنه الأداة الرئيسة للحفاظ على استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

- إذا كان لم يعد هناك قدرة لأرباب التجارة في الدول النامية في تحقيق نجاحات مهمة في مجال الصادرات السلعية، فمن باب أولى بل من الواجب عليهم أن يكون لدى هؤلاء الحس الوطني في التعاون مع الجهات المسئولة في الدولة للحد من عملية الاستيراد سواء بالنسبة للسلع غير الضرورية، أو الاستيراد بغرض التخزين لغرض المضاربة في المستقبل.

- كما أنه يضاف إلى ما سبق، حيث إنه إذا كانت أغلب الدول النامية دول إسلامية - وإن عملاتها محل المضاربات - فإن الإسلام من أسسه الرئيسة الحث على عدم الإسراف في الاستهلاك يقول تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (١٦١) [الأنعام] يضاف إلى ذلك تنظيم عملية الاستهلاك أيضًا، ومن ذلك ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرَوْهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا نَأْكُلُونَ﴾ (٤٧) [يوسف] "وذلك حتى يكون وقع الأزمات خفيفاً غير معطل لمجرى الحياة الاقتصادية بالنسبة للبلاد المأزومة.

كما أنه يستنبط من الآيتين أمر آخر، وهو أن الآية الأولى حثت على عدم الإسراف حتى مع وجود السلعة، والثانية حثت على الاقتصاد في الاستهلاك وتنظيمه للاستعداد لمواجهة الأزمات، وهذا يدل على أن الإسلام قد حث - بل أوجب - على كل فرد الأفراد بصفة خاصة والمجتمع بأسره بصفة عامة على عدم الإسراف والاقتصاد في الاستهلاك حتى مع وجود السلعة، فما بالنا اليوم والسلعة قد تكون غير موجودة في الدولة، كما أنها في نفس الوقت كمالية وغير ضرورية والحصول عليها يستلزم نقدًا أجنبيًا لاستيرادها مما يعني استنزافاً للاحتياطي النقدي، ومن ثم تدهورًا في قيمة العملة المحلية، وبالرغم من ذلك نجد بعض المخربين ممن ينسبون إلى اسم الدولة مازالوا مصرين على استيراد تلك السلع غير الضرورية، بل والمغالة في أسعارها للحصول على أكبر كم من النقد الأجنبي، إنه للحد من خطورة هذا الأمر لابد أن يتكاتف من أجله الجميع، الأفراد والمؤسسات والتجار، والدولة من جهتها عليها تشديد الرقابة على هؤلاء، وهذه المواجهة ليست حثًا وطنيًا فقط، بل واجبًا دينيًا على الجميع، وهذا لا يتطلب إصدار حزمة من القوانين ثم نجد بعد ذلك من يتحايل عليها أو يتهرب منها.

المطلب الثاني

توطين رؤوس الأموال

إن حال الدول النامية متناقض ويدعو للعجب، فبينما يشكو معظمها من الحاجة إلى التدفقات الرأسمالية الخارجية، نجد أن أغلب أموال أفرادها ومؤسساتها ودولها وبخاصة النفطية منها تستثمر في الخارج، وما يبرهن على ذلك ما أشار إليه مدير عام المؤسسة العربية للاستثمار من أن مجموع الأرصدّة العربية المستثمرة في الخارج بلغت ٨٥٠ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩٤م، بينما لم يتجاوز مجموع الاستثمارات العربية البينية سوى ٣٦٥ مليون دولار عن نفس الفترة^(١).

إنه بحق حال يدعو للعجب، ولذا نجد تلك الدول على الرغم من ضآلة الاستثمارات الخارجية فيها تتأثر بأي هزة اقتصادية في العالم، وذلك لما لها من بلايين الدولارات المودعة في الخارج، إنها دعوة موجهة للأفراد والمؤسسات وجميع الأجهزة المسؤولة في الدول النامية عمومًا والدول الإسلامية والنفطية على وجه الخصوص، بأن تعيد حساباتها من جديد، وأن تعمل تلك الحكومات جاهدة على الحد من هروب الأموال الخاصة للخارج ليس من جهة تشديد عملية الرقابة فحسب، بل أيضًا من خلال علاج مسببات عملية الهروب والتي تتمثل في التالي^(٢):

- عدم تماشي معدلات الفائدة المحلية مع الفائدة في الخارج يقوم بدور مهم في اتخاذ قرارات المستثمرين نحو تهريب رؤوس أموالهم إلى الخارج، فكلما زادت الهوة بين معدل الفائدة المحلية ومعدل الفائدة العالمي ازدادت عمليات تهريب رؤوس الأموال، وذلك لمحاولة الاستفادة من الفرق بين المعدلات المحلية والخارج، مع الأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في معدلات صرف العملة المحلية.

- فروق معدلات التضخم بين الداخل والخارج تمارس تأثيرًا معنويًا على اتجاهات المستثمرين نحو تحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج، وذلك لتجنب تدهور القوة الشرائية

(١) أشار إليه د/ نبيل حشاد: الجات ومنظمات التجارة العالمية [أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي] الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٧٩. د/ إسماعيل شلبي: وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة، شركة ناس للطباعة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٧٣.

(٢) د/ نايف مطيري، د/ محمد إبراهيم السقا: محددات هروب رؤوس الأموال الساخنة من الاقتصاد الكويتي، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (٢٧)، عدد (٢)، ١٩٩٩م، ص ٣٩-٤٣.

للأصول المقومة بالعملة المحلية، مع ارتفاع معدلات التضخم، حيث إنه كلما ازداد الفرق بين معدل التضخم المحلي ومعدل التضخم العالمي ازداد الاتجاه نحو تهريب رءوس الأموال إلى الخارج، للاحتفاظ بالمدخرات في أصول مقومة بعملات توفر نوعاً من الحماية ضد التضخم.

- انحراف معدل العملات المحلية عن معدلها التوازني في الأجل الطويل يدفع بالمستثمرين نحو تهريب رءوس أموالهم تجنباً للخسارة التي يمكن أن تلحق بهم نتيجة عملية تعديل معدل الصرف بما يتوافق مع مستوياته التوازنية، فكلما ازدادت درجة المغالاة في قيمة العملة المحلية، كلما ازداد الاتجاه نحو تهريب رءوس الأموال إلى الخارج والعكس.

- كما أنه بجانب عوامل الاستقرار الاقتصادي السابقة، لابد من توافر عامل آخر لا يقل أهمية عن الأول وهو الاستقرار السياسي، حيث يقوم بدور حاسم في تحديد اتجاه المستثمرين نحو تهريب رءوس أموالهم إلى الخارج، فارتفاع درجة عدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى تكثيف عمليات تهريب رءوس الأموال إلى الخارج، بحثاً عن مكان آمن لتلك الأموال.

الخلاصة: على الحكومات الوطنية في الدول النامية أن تكشف من مجهوداتها لتهيئة المناخ الاقتصادي الملائم، ويكون هذا بتوطيد دعائم الاستقرار الاقتصادي والسياسي على حد سواء، وذلك للحد من عمليات هروب رءوس الأموال، التي بدورها تؤثر على قيمة العملة، مما يؤثر بالسلب على حجم الاحتياطيات الدولية، والتي تعد خط الدفاع الأول عن العملة المحلية في سبيل مواجهتها لعمليات المضاربة المكثفة.

* * *

المبحث الثاني

تجنب الدوافع التي تشجع القيام بالمضاربة على العملة

من الإجراءات الوقائية والتي يجب على الدولة القيام بها مسبقاً هو تجنب الدولة عملتها الاختلالات التي تشجع على عمليات المضاربة عليها أو فيها، ويتطلب هذا الأمر إدارة قوية تسد الباب أمام أي خلل يجعل عملة هذا البلد مستهدفة من قبل المضاربين، والذي يتحينون اللحظة التي يقومون فيها بعملياتهم هذه، ويكون ذلك من الناحية العملية بتجنب الدوافع المضاربية والتي تم ذكرها في الباب الثاني، كما أنه بجانب ذلك فإن على الدولة أن تقوم باتباع سياسة مالية ونقدية سليمة، وذلك من خلال وجود نظام مالي ومصرفي قوي، ورقابة دورية وإشراف مستمر من قبل البنك المركزي على أداء الجهاز المصرفي، وتطبيق نظام الملاءة المالية الدولية لرأس المال في البنوك، والشفافية في المعاملات وعدم وجود المحسوبية، كما أنه من الضروري وجود مؤشرات توضح التطورات والتغيرات التي تطرأ على اتجاهات وتصرفات المستثمرين، خاصة المستثمرين الأجانب، كما أنه بجانب ذلك لا بد من إصدار نشرات أسبوعية وشهرية وربيع سنوية، بالبيانات والمؤشرات الاقتصادية والمالية والتطورات في أسواق الأوراق المالية لاتخاذ الإجراءات الوقائية فوراً عند حدوث أي تطورات مفاجئة^(١).

كما أنه يضاف إلى ما سبق الضوابط التالية:

- ١- حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية.
- ٢- فك الارتباط بين العملة المحلية والدولار.

أولاً: حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية:

تجنباً لعمليات المضاربة يجب على الدولة أن تقوم بحظر استيراد عملتها الوطنية وذلك كوسيلة لتحقيق عدم تصديرها ومنع ظهور سوق سوداء لها في الخارج، فنظراً لأن العملة الوطنية ذات قيمة في الأسواق الأجنبية لما لها من قيمة في أسواقها الوطنية فإن تحريم استيرادها يسلبها متى خرجت صفتها الأساسية، ألا وهي قوتها الشرائية في الداخل، فيجعل الخارج لا يقبل على شرائها، وبذلك تتجنب الدولة المضاربة على عملتها

(١) د / عبد الحميد صديق عبد البر: الآثار والانعكاسات الاقتصادية والإقليمية والدولية للأزمة المالية في جنوب شرق آسيا، مرجع سابق، ص ٦٥٧.

من قبل الخارج^(١)، كما أنه قد تقوم بعض الدول بحظر عملتها الوطنية من التحويل خارج نطاق حدودها، وهو ما فعلته الحكومة الماليزية، وذلك كعلاج لمواجهة عمليات المضاربة على عملتها أثناء الأزمة - على أنه يستثنى من ذلك الحظر ما تسمح به الحكومات من مبالغ مالية بسيطة للمسافرين - وقد ترتب على هذا الحل آثارًا إيجابية وذلك من خلال عدم تمكين المضاربين من تعويمها، من جراء عرضها وطلبها خارج الدولة^(٢).

إلا أن الحل السابق وهو حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية لا يخلو من عقبات حيث يتطلب إجراءات إدارية مشددة في المطارات والمواني^(٣)، وإن كان هذا الحل يجد صعوبة في العصر الحاضر نظرًا لتحرير الأسواق وانتشار شبكات الكمبيوتر على مستوى العالم^(٤).

كما أن المؤيدين للعملة يرون أن تلك السياسة قديمة وخاطئة، كما أنها ليست فعالة وحسب بل كذلك غير صالحة في عالم على قدر كبير من العولمة، إلا أن المؤيدين لفرض تلك القيود يرون أن ثمت مثال عملي يمكن الاستناد إليه، وهو متعلق بالصين، حيث الأزمة المالية الآسيوية، فإنها وإن كانت قريبة من موقع الحدث، إلا أنها لم تتأثر كثيرًا بتلك الأزمة، حيث إن عملتها قد ارتفعت قيمتها ضد الدولار الأمريكي منذ بداية الأزمة المالية، بل إن الإحصائيات تؤكد على أن الاقتصاد الصيني قد أحرز نجاحًا أيضًا، ففي عام ١٩٩٧م بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي ٩٪، وإن كان هذا المعدل أقل من نظيره في السنوات التي سبقت الأزمة مباشرة، وانخفض معدل التضخم لخمس سنوات متتالية، وزادت الصادرات في عام ١٩٩٧م بنسبة ٢٠٪ مساهمة ولأول مرة بـ ٤٠.٣ بليون دولار في فائض التجارة، كما ازداد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة باطراد للسنة السابعة على التوالي ليصل إلى ٤٥.٣ بليون دولار أمريكي، كما قد حافظ معدل الاحتياطي الأجنبي على ارتفاعه ليصل ١٣٩.٩ بليون دولار عند نهاية العام ليحتل المرتبة

(١) د / زكريا أحمد نصر: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٢) بنجامين جي كوين: النقد في عالم معولم، من بحوث مؤلف الاقتصاد السياسي للعملة، تحرير / نجير وودز، ترجمة: أحمد محمود، المجلس الأعلى للثقافة، عدد (٥٧٥)، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ص ١٣٤.

(٣) وإن كانت الحكومة الألمانية خلال أزمتها في القرن الماضي كانت تبيح تصدير بعض الماركات، حتى تحصل على عملات أجنبية ثمنًا لها، ثم تعود بعد ذلك فلا تسمح إلا باستيراد قدر بسيط من هذه الماركات، وبهذا تكون قد استفادت أولاً من حصولها على نقد أجنبي، وثانيًا على أن تقضي على قيمة عملتها في الخارج. د/ زكريا أحمد نصر: العلاقات الاقتصادية الدولية، مرجع سابق، ص ٣٠٤.

(٤) د / أحمد سفر: المصارف وتبييض الأموال تجارب عربية وأجنبية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠٠١م ص ٤٦.

وكل ما سبق حدث في الصين بالرغم من أن نظامها المالي والمصرفي يعاني كغيره من الاقتصاديات الآسيوية من الفساد وعدم الاستقلال للبنك المركزي فيها، كما تعاني من الإدارة المتهاونة للبنوك التجارية ^(٢).

وكل هذا موجود في الصين، وبالرغم من ذلك نجت من أضرار أسوأ أزمة، بينما كانت الاقتصاديات الأخرى في المنطقة تدفع إلى الكساد دفعًا، بينما الصين حافظت على سعر عملتها، وأحد أسباب هذا التماسك هو ذلك القدر الكبير من القيود المفروضة على عملتها، مما جعل من الصعوبة بالنسبة للمضاربين في الداخل أو الخارج المراهنة بقوة على خفض قيمتها ^(٣).

مما سبق يتبين أن على الدول النامية والإسلامية والعربية في العصر الحاضر وفي ظل العولمة أن تمشي في ركبها، ولكن بما يتناسب مع اقتصادياتها، فلا تكون مغلقة على نفسها وذلك بإصدارها حزمة من القيود مما يجعلها معزولة عن العالم، وفي المقابل أيضًا لا تكون منفتحة، بحيث لا تستطيع السيطرة على اقتصادها، وإنما عليها أن تكون في مرحلة وسط بحيث تتجنب تزلزل الأولى وأضرار الثانية.

ثانيًا: فك الارتباط بين العملة المحلية والدولار:

إن من أهم الدوافع المضاربة على العملات المحلية هو تثبيت سعر صرفها مقابل الدولار، والأزمات المضاربة المتكررة التي حدثت وتحديث سواء على المستوى المحلي أو العالمي تؤيد هذا الأمر وتعضده.

فمثلاً على المستوى المحلي: حالة ربط الجنيه المصري بالدولار الأمريكي، وهذا يعني في المقام الأول أن الجنيه تابع للدولار، مما يستتبع بالضرورة أن أي ارتفاع في قيمة الدولار في الأسواق العالمية مقابل العملات الأخرى، ارتفاع بالتبعية للجنيه المصري أمام تلك

(١) بنجامين جي كوين: النقد في عالم معولم، مرجع سابق، ص ١٣٣. الصين والعدوى الآسيوية، تأليف: Nicholas R. Larddy، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد الأول، يناير ١٩٩٩م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ص ٢١. د/إسماعيل شلبي: وحدة الأمة الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٤٧.

(٢) الصين والعدوى الآسيوية، تأليف: Nicholas R. Larddy، المرجع السابق، ص ٢١-٢٢.

(٣) بنجامين جي كوين: النقد في عالم معولم، مرجع سابق، ص ١٣٤.

العملات، كما أن أي انخفاض في الدولار الأمريكي، يستتبع كذلك انخفاض الجنيه المصري، مع الأخذ في الاعتبار أن حركة الدولار في حالتي الارتفاع والانخفاض تكون نتاجاً لتفاعلات اقتصادية أمريكية، أفرزت هذا التحرك لتحقيق مصالح مستهدفة للاقتصاد الأمريكي، أما حركة الجنيه الموازية لحركة الدولار فهي بسبب الارتباط بينهما، وليست نتاج تفاعلات اقتصادية محلية، وبالتالي تكون غير معبرة عن العلاقة الحقيقية بين الجنيه المصري وبقية العملات الأخرى، مما ينعكس ذلك على قيمة الصادرات والواردات من وإلى البلاد التي تغيرت عملاتها مقابل الجنيه المصري^(١).

أما على المستوى العالمي: فخير دليل على ذلك ما حدث بالنسبة لعملات دول جنوب شرق آسيا، فقد اعتبرت هذه الدول أن تثبيت سعر صرف عملتها أمام الدولار هو حجر الأساس في نجاح تجربتها الآسيوية، وقد عزز من هذا الاعتقاد هو ضعف مركز الدولار عالمياً، مما انعكس بالإيجاب على قدرتها التنافسية خلال الفترة من عام ١٩٨٥ - ١٩٩٥ م، إلا أن اتفاق اليابان وأمريكا ١٩٩٥ م على رفع قيمة الدولار مقابل الين الياباني بنسبة ٤٠٪، واستمرار ارتباط عملات جنوب شرق آسيا به أدى إلى انخفاض في قدرتها التنافسية، مما أثر بالعجز في الموازين التجارية والميزانيات العامة لدول النمر، وهذا أدى إلى اعتقاد الكثير من الاقتصاديين والمؤسسات المالية الدولية أن عملات النمر الآسيوية كانت مقدرة بأكثر من قيمتها^(٢) مما زاد من عمليات المضاربة عليها، إلا أن هذا الاعتقاد ينافي الحقيقة، حيث إن الولايات المتحدة تستخدم سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى كسياسة نقدية تواجه به أزماتها، وما يبرهن على ذلك ما قاله "مورترز" Moertiz المسئول عن المتاجرة بالعملات الأجنبية في المصرف الألماني "إن في تدهور سعر صرف الدولار سياسة إستراتيجية أمريكية" تهدف إلى مساعدة الاقتصاد الأمريكي على استرجاع قوته التنافسية وذلك من خلال تمكينه من بيع بضائعه في الأسواق الأجنبية بسعر أدنى، كما أن القائمين على السياسة النقدية في واشنطن حينما يطلقون التصريحات التي تتسبب في تدهور سعر صرف الدولار فإنهم يجبرون الدول الأخرى على مواجهة المشكلة^(٣).

(١) حسنى محمد العيوطي: أزمة الجنيه المصري، مرجع سابق، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٢) د / نعمت عبد اللطيف مشهور: أزمة جنوب شرق آسيا، مرجع سابق، ص ٤٢٣. الأزمة الاقتصادية الآسيوية واليابان، تأليف: Ippei Yawazawa، مرجع سابق، ص ٢٣.

(٣) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: فخ العولمة، مرجع سابق، ص ١٣٨، ١٣٩. د/ عادل عبد المهدي: التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الأولى، ١٩٧٨ م، ص ٧٠ - ٧١.

ونظرًا لأن الدولار لا يزال يحتل المرتبة الأولى في مالدى العالم من احتياطي بالعملات الأجنبية، حيث إنه يشكل ٦٠٪ في مالدى المصارف المركزية من احتياطي بالعملات الأجنبية، كما أن ما يقرب من نصف المجموع الكلي لمخزونات الأفراد هو أساسًا بالدولار، ومن ثم فإن الحكومات الأمريكية على ثقة من أن نصف سكان المعمورة سيقف إلى جانبها عندما يتعلق الأمر باستقرار عملتها^(١).

وإن كانت الولايات المتحدة لا تتكلف شيئًا في سبيل إصدارها هذه الدولارات - سوى تكاليف الطبع والإدارة - بينما الدول في سبيل حصولها على الدولارات تضطر إلى التنازل عن أصول مختلفة للولايات المتحدة في شكل سلع أو خدمات أو في شكل ملكية أو أصول مالية، كما أنه مما يزيد من تحكم الولايات المتحدة أن الدولارات التي تحصل عليها الدول لا تستخدم للحصول على سلع من الاقتصاد الأمريكي، وإنما يحتفظ بها كاحتياطي لمواجهة صعوبات موازين المدفوعات فيما بين الدول وبعضها البعض^(٢)، كما أنه في حال وجود عجز خارجي بالنسبة للولايات المتحدة فهذا لا ينقص أبدًا من قيمة الدولار، وإنما يتم تمويله أيضًا بالدولار^(٣)، وخير مثال على ذلك ما سبق ذكره من أنه على الرغم من أن اليابان هي الدائنة والولايات المتحدة هي المدينة إلا أن الذي يواجهه الأزمة هو اليابان، وذلك لأن المدين - الولايات المتحدة - يدفع دينه الخارجي بعملته المحلية، وكل ما تحتاجه الولايات المتحدة هو تخفيض عملتها هذه، وعندئذ سوف تجد اليابان نفسها وقد جردت من كل ثروتها، ولذا نجد اليابان تدافع عن أى تدهور يحدث للدولار.

وإن كان بعض الكتاب^(٤) يرى عكس وجهة النظر السابقة، بمعنى أن التبعية السابقة هي للولايات المتحدة لليابان ويدلل على ذلك بقوة " ففي كل مرة تطرح فيها

(١) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: المرجع السابق، ص ١٣٦. بنجامين جي كوين: النقد في عالم معلوم، مرجع سابق، ص ١١١.

(٢) د / حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد رقم ٢٥٧، المحرم ١٤٢١ هـ - مايو ٢٠٠٠ م، ص ٨٨. د / عادل عبد المهدي: التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي، المرجع السابق ص ٧١. د / رمزي زكي: الليبرالية المتوحشة، ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٣ م، ص ١٥٤.

(٣) د / فؤاد مرسي: الرأسمالية تجد نفسها، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٤) ميشيل ألير: الرأسمالية ضد الرأسمالية، ترجمة حليم طوسون، مكتبة الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، يناير ١٩٩٥ م، ص ٦٥.

الخزينة العامة الأمريكية سندات جديدة في السوق يتعين عليها - أي الولايات المتحدة - أن تنتظر تفضل المكتتبين اليابانيين لشرائها .

ولكن هذا الكلام يناقض الواقع، وكان يصح الكلام السابق لو أن اليابان أو غيرها من الدول التي معظم احتياطياتها بالدولار فعلت ما تقدم بناء على إرادتها الحرة وليس من قبيل الإذعان للمحافظة على احتياطياتها الدولارية.

وبناءً على ما سبق فإن النتيجة التي يجب إقرارها والتأكيد عليها بأن على الدول النامية على وجه العموم، والإسلامية والعربية على وجه الخصوص، أن تقوم فوراً بإعادة النظر في عملية ربط عملاتها بالدولار، وذلك لأن الولايات المتحدة لا يهتمها في المقام الأول إلا الحفاظ على مصلحتها فقط، وأن الدول النفطية لابد أن تضع في حساباتها أن الولايات المتحدة حينها تأخذ قراراً بتخفيض قيمة عملتها، تصبح مدخرات تلك الدول كأن لم تكن، مما يعرض عملاتها لخطر المقامرة والمضاربة، وبذا فلا يكون أمام تلك الدول إلا الأخذ بأحد البدائل التالية إلى أن تقوم بإنشاء عملة موحدة فيما بينها:

١- ربط عملاتها بسلة من العملات القوية، كالبيورو والين والدولار، على أن يكون قرارها بالنسبة لإدخال عملة ما في تلك السلة، مبنياً على مدى قوة مصالحها التجارية والخدمية مع تلك الدولة.

٢- ترك سعر صرف عملتها عائياً، وذلك لأن الدفاع عن سعر الصرف الثابت يكلف الدولة كثيراً من احتياطياتها الأجنبية، وفي المقابل لن تحل مشكلة عملتها، وهو ما حدث مع دول جنوب شرق آسيا، فهذه الدول نظراً لدفاعها عن ثبات سعر صرف عملاتها أمام الدولار استنزفت احتياطياتها الدولية مما أدى إلى تدهور أسعار صرف عملاتها، مما عرضها للهجمات الشرسة من قبل المضاربين.

* * *

المبحث الثالث

الاعتماد على النفس

إن تفاقم حجم الديون الأجنبية الخاصة، وتزايد الاعتماد على أسواق المال في ظل الانفتاح الاقتصادي - العولمة - قد أحدث كثيرًا من الأزمات المضاربة على عملات كثير من الدول منها على سبيل المثال المكسيك، وروسيا، ودول أمريكا اللاتينية، ودول جنوب شرق آسيا، وهذه الأحداث قد طرحت مجددًا مخاطر الاعتماد الكبير على الخارج خصوصًا في حالة الاقتصاديات صغيرة الحجم، إن تدهور قيمة العملات وما يحدث لها من عمليات مضاربة تفتح في حقيقة الأمر قضية وإن كانت ليست بجديدة، وهي قضية الاعتماد على النفس، حيث إنه لا بد من التأكيد عليها والالتزام بها في وقت تزداد فيه الضغوط والمضاربات الخارجية على العملات، وتوضيحًا لهذا المبحث سنتناوله بالتفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم مصطلح الاعتماد على النفس.

المطلب الثاني: الفرق بين الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي.

المطلب الثالث: شروط الاعتماد على النفس.

المطلب الرابع: الآثار المترتبة على الاعتماد على النفس.

المطلب الأول

مفهوم مصطلح الاعتماد على النفس

هو قبل كل شيء موقف فكري، باقتناع كل شعب أن بوسعه أن يحقق التنمية وأن عليه أن يفتش عن وسائلها وأساليبها وغاياتها في نفسه^(١).

وقريب من هذا التعريف: إن الاعتماد على النفس - سلوك وعمل - سجية تنم عن ثقة صاحبها بنفسه، وتنبئ عن اطمئنانه إلى قدراته وطاقاته في الأداء^(٢).

(١) د / إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

(٢) د / محمد علي رفعت: نحو تعاون إفريقي للنهوض باقتصاد مصري يعتمد على الذات، من بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات =

إن الاعتماد على النفس يعد النقيض الكامل لموقف التبعية الفكري، والذي يتمثل في ازدياد القدرات الذاتية والتطلع دومًا إزاء أي مشكلة نحو الدول المتقدمة بحثًا عن الحل الجاهز، إنه موقف ثقة بالنفس وبالشعب واحترام للتراث الحضاري للشعوب وقدرتها على الإبداع والاختراع^(١).

ما تقدم هو مفهوم الاعتماد على النفس بصفة عامة، أما تعريفه بمعنى أخص فهو قيمة وموقف من الحياة يعتبر تسخير الموارد الخاصة للمرء الوسيلة الأساسية لدعم أهدافه^(٢).

ولكن ثمة سؤال يطرح نفسه هو عن ماهية العلاقة بين مواجهة - أو معالجة - المضاربة على العملة بالكلام السابق؟

إن هناك علاقة عكسية بين الاعتماد على النفس والمضاربة على العملة، لأنه عند توفر العامل الأول تقل نتائج الثانية، وقد ازدادت عمليات المضاربة في العصر الحاضر نتيجة لاعتماد التنمية في معظم الدول النامية واقتنائها اقترانًا كليًا بتزايد الاعتماد على الغير، وهذا الأمر ناشئ من تزايد تبعية هذه الدول للعالم الرأسمالي تمويليًا ونقديًا وتجاريًا، وتكنولوجياً وغذائيًا، وكل هذا أدى إلى حرمانها من حرية صنع قرارها الاقتصادي المستقل^(٣).

كما أنه ما زاد من صعوبة الأمر أن كثيرًا من الدول أصبحت تعتمد في تنميتها على الأموال قصيرة الأجل أو ما يسمى بالأموال الساخنة، والتي يقوم بتحريكها مجموعة من المضاربين من خلال مضاربات متعمدة في أسواق عملات المنطقة المقصودة، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها^(٤).

= ٢٦-٢٨ مارس ١٩٨١م، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٣٨٥.

(١) د/ إسمايل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق، ص ٢٠٠. د/ إسمايل شلبي: وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٣٤٦.

(٢) أنيسور رحمان: الاعتماد الجماعي على الذات كإستراتيجية بديلة للتنمية، إعداد أنريك أوتيزا، آن زاميت، كاترين كيتريك، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ١٩٨٥م، ص ٦٩.

(٣) د/ رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المalthusية الجديدة، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد ٨٤، ربيع الأول ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م، ص ٤٤٩.

(٤) د/ عبد الحميد صديق عبد البر: الآثار والانعكاسات الاقتصادية الإقليمية والدولية للأزمة المالية في شرق آسيا، مرجع سابق، ص ٦٠١.

وإن كان البعض^(١) يدافع عن هؤلاء المتاجرين بالعملات، حيث يرى أنهم ليسوا السبب الأول فيما يحدث من انهيار للعملات ويدلل على ذلك بقوله: "ليس هناك من يتحمل المسؤولية، لا جورج سورس ولا القوى العظمى - أي أمريكا - ولكن المسئول عن ذلك هي العوامة، والتي تشبه قطع إلكتروني، والذي لا يعرف سوى القواعد الخاصة به، وهو يتخذ أحكامًا خاطفة، بينما رأس المال لم يستطع التحرك بتلك السرعة حتى السبعينات على الأقل، حيث لم يستطيع الانتقال عبر الحدود - كما هو الحال في نظام العوامة الآن - لأن السياسات النقدية الخاصة بكل دولة كانت تتحكم تمامًا في وضع معدلات الفائدة الخاصة بها، كما كانت السياسات المالية الخاصة بأي حكومة هي إلى حد بعيد الأداة المسيطرة لحفز النمو" ثم يضيف بعد ذلك بأن هؤلاء المضاربين يستدرجون الحكومات حيث يقول: "إن القطيع يستدرجك بصورة ما إلى هذه المشكلة، فيظل يوفر لك النقود الرخيصة، وأنت تأخذها، ثم يتصرف بعد ذلك هذا القطيع، ولكنه لا يتصرف بغباء لفترة طويلة، وهو يبالغ في الثواب كما يبالغ أيضًا في العقاب، فإذا كانت أساسيتك سليمة فسوف يدرك القطيع ذلك ويعود إليك".

وإن كان هذا الكاتب وأمثاله من المروجين لأفكار الدول المسيطرة، أو ما يسمى بالعوامة المتوحشة، حيث إنهم يلقون نقدًا شديدًا حتى من داخل أمريكا نفسها^(٢).

كما أنه بالنظر إلى كلامه تجده يتناقض مع بعضه وإن كان في الواقع يتناسب مع أفكاره، لأنه أولاً لا يحمل المضاربين مسؤولية انهيار أسواق العملات وإنما يحمل الحكومات مسؤولية ذلك، لأنهم هم الذين لم يكييفوا اقتصادياتهم مع العصر الجديد، وهو عصر العوامة، وثانيًا يعقب على أفعال المضاربين بقوله: إن هذا القطيع يستدرجك إلى هذه المشكلة، ومعنى ذلك أنه هو الذي يصنع المشكلة أولاً ثم يستفيد منها ثانيًا، وبالرغم من ذلك لا يلقي باللائمة عليهم ويربرر لهم أفعالهم.

الخلاصة: أنه مادامت الدول النامية ستظل تعتمد في بناء تنميتها على رءوس الأموال المتطائرة والتي لا تخضع لعرف أو قانون، فإنها دائمًا ستكون في مهب الريح، توجهها حيثما تشاء، أما إذا اعتمدت تلك الدول على ما لديها من ثروات طبيعية وإمكانيات بشرية،

(١) توماس فريدمان: السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العوامة، مرجع سابق، ص ١٦٢ - ١٦٦.

(٢) د / محمد علي حوات: العرب والعوامة شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م، ص ١٣٢.

ومدخرات محلية، ورءوس أموال أجنبية استثمارية مكاملة لعملية التنمية وليست مؤسسة لها، فإنها في تلك الحالة ستظل صامدة، ولن تنال منها العمليات المضاربة، وبذا تقطف ثمار تنميتها بنفسها.

المطلب الثاني

الفرق بين الاعتماد على النفس والاكتفاء الذاتي

إن الاعتماد على النفس لا يعني أبدًا الاكتفاء الذاتي، بمعنى أن البلد الواحد ينتج كل ما يلزمه، ولا يستهلك إلا ما ينتج، بحيث تتناقص تجارته الخارجية باستمرار، حتى تكاد تختفي، فهذه تعد أمورًا غريبة عن المعنى الحقيقي الذي ينطوي عليه مصطلح الاعتماد على النفس، كما أنها تشكل نوعًا من المكابرة، وفي نفس الوقت يعد الاكتفاء الذاتي بهذا المعنى أمر بعيد عن الواقع العملي حتى بالنسبة لما يسمى بالدول العظمى كالولايات المتحدة الأمريكية، أو الاتحاد السوفيتي سابقًا، أو البرازيل، أو إستراليا حيث إنها جميعًا تفتقد الكثير من الموارد التي تحتاجها من خارج حدودها، كما أن هذا الأمر على فرض تحقيقه، فإن تكلفته الاجتماعية باهظة، على فرض تصور إمكان الأخذ بهذا الأمر نظريًا^(١).

وإن كان الباحث يرى أن مبدأ الاكتفاء الذاتي لا يتصور إمكانية تحقيقه لا من الناحية النظرية ولا من الناحية العملية، والواقع خير شاهد على ذلك، حيث نرى اليوم تلك الدول والتي يطلق عليها بالمقدمة - أو الصناعية أو العظمى - تتصارع على منابع المواد الخام في جميع أنحاء العالم.

إن الاعتماد على النفس: هو عبارة عن بذل الجهود المكثفة لجعل اقتصاد البلد أقدر على الإنتاج للأسواق العالمية^(٢)، كما أنه في العصر الحاضر يعني بمحاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي الدولي على أساس متكافئ للعمل، بحيث تستطيع الدول النامية على وجه العموم والإسلامية والعربية على وجه الخصوص، الاستفادة من الإمكانيات

(١) د / إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق. ص ١٩٩. د / رمزي زكي: المشكلة السكانية وخرافة المالتوسية الجديدة، مرجع سابق، ص ٤٤٩. د / حازم الببلاوي: محنة الاقتصاد والاقتصاديين، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ١٦٨ - ١٦٩.

(٢) د / أحمد سعيد دويدار: نحو الاعتماد على الذات في التنمية الاقتصادية، ندوة نحو اقتصاد مصري يعتمد على الذات، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١م، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٦٧.

والخبرات الخارجية، على أن تضع تلك الدول في حسابها، أن القدرات المحلية هي الأصل، والتركيز عليها شرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من التبعية، فندرة رأس المال لن يحلها قدوم رءوس الأموال الخارجية حتى ولو كانت هبات^(١).

وما يؤكد ذلك ما جاء على لسان الرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي، حيث كان أكثر المسؤولين صراحة في الغرب، عندما أعلن في عام ١٣٨١هـ، أن المعونة الخارجية هو أسلوب تتبعه الولايات المتحدة للحفاظ على النفوذ والسيطرة في مختلف أنحاء العالم، ومساندة حكومات وبلاد كثيرة كان يمكن أن تنهار إلى الكتلة الاشتراكية، كما أن المعونات التي تقدمها تلك الدول للدول النامية، ما هي إلا عملية لتسهيل مهام الشركات الأجنبية في الدول النامية لاستنزاف اقتصادياتها، وفي نفس الوقت كسوق توزع فيه منتجاتها، بدليل اشتراطها في اتفاق المعونة التي تقدمها للدول النامية شرائها سلعها وخدماتها، كما أنهم يجربون تلك المعونة عن مصادر التنمية الحقيقية والتي يمكن أن تزود الدول النامية بالتقدم العلمي لينهض بنفسه في مجالات الحياة المختلفة ويستغني بها عن التبعية^(٢).

إن سياسة المعونة الاقتصادية كأى سياسة تجنّدها الدول الرأسمالية من أجل تحقيق أغراض معينة، وفي هذا الصدد يقول "موجنتارو" أحد المسؤولين في الولايات المتحدة: إن للولايات المتحدة مصالح خارجية، لا يمكن تأمينها بالوسائل العسكرية، أو بالوسائل التقليدية، وإنما تأمينها لا يتم إلا من خلال المعونات الخارجية^(٣). مما يعني أن المساعدات الخارجية تخدم مصالح المانحين أكثر مما تخدم مصالح المتلقين^(٤).

(١) د / سلوى سليمان: المديونية الخارجية والتنمية الاقتصادية، من بحوث المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، التنمية والعلاقات الاقتصادية الدولية، ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦، القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، ص ٥٩٠، د / عبد الفتاح علي الرشدان: رؤية في التنمية العربية، نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد (٢٧) عدد (٢) ١٩٩٩م، ص ٧٦.

(٢) د / عبد الله عبد المحسن الطريقي: الاقتصاد الإسلامي، أسس ومبادئ وأهداف، مكتبة الحرمين، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ص ١٣٨.

(٣) أشار إليه د / كاظم هاشم نعمة: العلاقات الدولية ج١، مراجعة د / مندوب الشالجي، دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٧٩م، ص ١٣١.

(٤) جورج سورس والعولمة، تأليف: جورج سورس، تعريب د / هشام الدجاني، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م، ص ٤٧.

الخلاصة: إن سياسة الاعتماد على الذات لا تعني مطلقاً تحقيق الاكتفاء الذاتي، أي عدم وجود حاجة للتعامل الاقتصادي مع العالم الخارجي، أو الانغلاق على النفس ولكنها تعني أن يصبح جهد العمل الوطني والمدخرات المحلية هما الأساس في تحريك عجلات النمو والتقدم للمجتمع، وأن يكون استخدام العلاقات الاقتصادية الدولية لخدمة التطور المستقل بدلاً من الخضوع لها، وإن كان لا ينفي ما تقدم إمكان الاستعانة بالتمويل الخارجي كعنصر مؤقت ومعضد للموارد المحلية، وأن تكون مساعدات التنمية غير مشروطة، وأن تتنوع العلاقات الخارجية للبلد النامي وتتعدد اتجاهاتها^(١)، وذلك لأنه بدون الاعتماد على النفس سيكون اعتماد تلك الدول على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل، وهي تستدرج مقترضيها إلى المشكلة ذاتها، حيث إنها أموال تجيد الكر والفر، فتأتي في لحظة الرواج وتخرج منها عند الأزمات، وهو ما يعرض البلاد لأزمات طاحنة فتندهور على إثره أسعار صرف عملاتها، وتستنزف معها احتياطاتها النقدية^(٢).

المطلب الثالث

شروط الاعتماد على النفس

ونظراً لأن قضية الاعتماد على النفس تعد موقفاً فكرياً في المقام الأول، بمعنى اقتناع الشعب بأن بوسعه تحقيق هذه التنمية بنفسه، فإنها لن تتحقق إلا من خلال المشاركة الحقيقية فيها، الشعبية بجانب الحكومية، وفي المقابل، تصفية الطبقة الطفيلية والتي ترتبط مصالحها بنشاط الاستعمار، تلك الفئة التي تروج لكل ما هو غربي، وتستأثر بالنصيب الأكبر من الدخل القومي فتبده في إنفاق كل ما هو بذخي، كما أنها تستفيد من أزمات الاقتصاد القومي، لتعيد ثرواتها عن طريق المضاربات والرشاوى وما إليها^(٣).

على أنه بجانب ترسخ الفكرة لدى الشعب، نأتي لمعالجة الشرط الثاني من تلك

(١) د / رمزي زكي: حوار حول الاستقلال، مرجع سابق، ص ٢٦، د / عبد الفتاح علي الرشدان: رؤية في التنمية العربية، مرجع سابق، ص ٧٦، د / مصطفى السعيد: الانفتاح الاقتصادي وإستراتيجية الاعتماد على الذات، ندوة حول اقتصاد مصري يعتمد على الذات، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي السادس للاقتصاديين المصريين ٢٦ - ٢٨ مارس ١٩٨١م، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، دار المستقبل العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٨٤م، ص ٩٤.

(٢) د / إسماعيل شلبي: وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٣٥٧. د / أحمد أنور: الآثار الاجتماعية للعولمة الاقتصادية، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٨٥ - ٨٦.

(٣) د / إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

القضية وهو عنصر الموارد، وإنه لكي يكون متوافقاً مع ما سبق يشترط لتحقيقه الآتي^(١):

- الاعتماد على النفس مالياً: ويتحقق هذا عن طريق تعبئة أقصى ما يمكن تعبئته من موارد محلية، وبعبارة أخرى لا بد من معدل ادخار مرتفع يتزايد باستمرار، ويستثمر في التراكم العيني، أو ما يسمى بزيادة التكوين الرأسمالي، والمقصود به رصيد المجتمع من وسائل الإنتاج، إذ ليس من المتصور نفي التبعة التمويلية للخارج، وما يترتب عليها من نتائج سلبية، إلا إذا تمكن الاقتصاد القومي من تحويل فائضه الاقتصادي الممكن إلى فائض فعلي، فذلك هو الشرط الضروري لتقليل فجوة الموارد المحلية، وما تمليه عليه من اعتماد على العالم الخارجي.

- اعتماد الدول النامية في المقام الأول على مواردها المحلية لممارسة نشاطها الإنتاجي، حيث إنه بقدر اعتماد هذا النشاط على الموارد المحلية يكون استمراره مؤمناً وقدرته على الصمود أمام الضغوط الخارجية أعظم، على أن هذا لا يعني استحالة قيام نشاط إنتاجي يستخدم بعض الموارد المستوردة، ولكن المقصود هو أن تكون الموارد الطبيعية المتاحة هي القاعدة الأساسية التي ينمو عليها الإنتاج ويتشعب.

- بناء هيكل صناعي متكامل داخلياً، ومتكامل مع قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى وفي مقدمتها الزراعة بالنسبة للدول الزراعية، أو النفط بالنسبة للدول النفطية، وهذا الهيكل الصناعي الذي يكون معتمداً أساساً على السوق الداخلية الضخمة والتي تفتحها إستراتيجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية يتضاءل اعتماده على التجارة غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية، ويمكن أن يخرج من قبضة الشركات متعددة الجنسية، فالنتيجة لا يمكن أن تكون مستقلة إلا إذا كانت معتمدة على الذات وتغذي نفسها وتسير قدماً دون استجداء عون خارجي.

(١) د / إسماعيل صبري عبد الله، المرجع السابق، ص ٢٠٢ - ٢٢٠. د / رمزي زكي: المشكلة السكانية، مرجع سابق، ص ٤٥٠-٤٥٢. د / عبد الفتاح علي الرشدان: رؤية في التنمية العربية، مرجع سابق، ص ٧٧-٧٨. د / سلوى سليمان: الديون الخارجية والتنمية المستقلة، مرجع سابق، ص ٥٩٠-٥٩١. د / فؤاد مرسى: المتطلبات الأساسية الاقتصادية والسياسية للتكامل النقدي العربي ووسائل تحقيقها، ندوة التكامل النقدي العربي [المبررات - المشاكل - الوسائل] مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٦م، ص ٦٩٠. د / إسماعيل شلبي: وحدة الأمة الإسلامية واجب شرعي يجب تحقيقه في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ٤٨٧.

- تنمية الطاقات البشرية في الدول الإسلامية والعربية على وجه الخصوص والدول النامية على وجه العموم، وذلك باتباع نظام تعليمي يهدف إلى تدريب الأفراد وتزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة للمشاركة بفاعلية وكفاءة في الإبداع والإنتاج وإن كان هذا أمر يحتاج إلى جهود كبيرة على المستوى القومي لتكوين ثروة بشرية وإعدادها على كافة المستويات بحيث يعتمد عليها ذاتياً.

- بناء قاعدة تكنولوجية وعلمية والعمل على تطويرها بما يتلاءم والوفاء باحتياجات المجتمع، وذلك من خلال الاعتماد على قاعدة معرفية واسعة، والربط العلمي بين المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية ومراكز الإنتاج، إذ إنه طالما تمارس الدول الغربية هيمنتها على مقدرات النمو الاقتصادي في الدول النامية، فإن التحرر من التبعية والاعتماد على الذات يستدعي التحرر من هيمنة الغرب على التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية، وبناء القاعدة الثقافية التي تتطلب تخصيص الموارد المالية الكافية ودعم البحث العلمي في مجال التكنولوجيا، والعناية بالتربية والإعداد اللازم لتكوين جيل قادر على مواكبة التطورات والتفاعل معها.

- تطوير القدر الإنتاجية للدول النامية لكي تتمكن من إنتاج ما يكفي لإشباع الحاجات الأساسية للناس، وتقليل حدة الاعتماد على الخارج.

- كما أنه لا يتصور أن تتحقق التنمية المستقلة إلا بتوافر عنصر مهم وهو الأخذ بسياسة تقشفية واضحة المعالم ومدروسة، وليس المقصود بهذا اتباع إجراءات انكماشية، وإنما تغيير أولويات الإنفاق لتحقيق الانتعاش مستقبلاً، كذلك ليس المقصود بالسياسة التقشفية فرض معاناة على طبقة اجتماعية أو أخرى، وإنما لا بد أن تتم تلك السياسة في جو اجتماعي وفكري ملائم، وسياسة حكيمة لتشجيعها على الادخار، وإتاحة فرص الاستثمار أمامها.

- إن مفهوم الاعتماد على النفس له بعد جماعي أيضاً، بمعنى أنه من الممكن أن يمتد ليشمل إقامة نوع من أوجه التعاون والعلاقات ذات المصالح المتبادلة مع جبهة الدول النامية التي تعاني من مشاكل متشابهة، وتوجد بينها ألوان ممكنة من التعاون المستمر، يأتي في مقدمتها توحيد الصفوف والمواقف في القضايا الدولية المثارة مثل قضية المضاربة على العملات - الديون الخارجية - التجارة الدولية - الشركات الدولية النشاط.. إلخ، كما أن

التعاون يمكن أن يشمل إقامة أنواع مختلفة من المشروعات المشتركة حينما تتوافر الشروط اللازمة لذلك اقتصاديًا وجغرافيًا وتكنولوجياً.

- التوصل إلى قيام مبادلات للمواد الإنتاجية، وليس فقط مجموعة مبادلات للسلع الاستهلاكية، وذلك طبقاً لتقسيم عمل عربي إسلامي يقوم على الفروض الأولية لنظرية النفقات النسبية، وبحيث تتحول الأسواق الخارجية القطرية إلى سوق داخلية واحدة.

المطلب الرابع

الآثار المترتبة على الاعتماد على النفس

ثمة عدة آثار تترتب في اعتماد الدولة على مدخراتها المحلية من أجل تحقيق تنميتها وعدم اللجوء منذ البداية على القروض، والاستثمارات الأجنبية وبخاصة غير المباشرة منها، سنتعرض لبعضها في النقاط التالية:

١- الحد من دخول رؤوس الأموال قصيرة الأجل - أو الأموال الساخنة - والتي يكون الهدف منها قصد المضاربة على عملة البلد المستضيف لها، حيث إنها تتحرك بسرعة خارج البلد بمجرد حدوث أي هزة اقتصادية أو سياسية أو التنبؤ بها.

٢- المحافظة على استقرار العملة الوطنية من المضاربات المصطنعة، سواء أكانت مضاربة على الصعود أو مضاربة على الهبوط، وبالتالي المحافظة على سوق الأوراق المالية والبورصة من جهة أخرى.

٣- تحرير البلدان النامية من عملية الابتزاز والتبعية - الاقتصادية أو السياسية - التي تمارسها الدول الرأسمالية باسم المعونات الاقتصادية^(١)، والتي تعتبر مثالبها أكثر من منافعها للآتي^(٢):

- أنها تخدم مصالح المانحين أكثر مما تخدم مصالح المتلقين للمساعدة.

- نادرًا ما تشعر الدولة المتلقية للمساعدة بملكيتها لمشروعات التنمية التي تصمم وتنفذ من جهات خارجية، وعندما يغادر الخبراء لا يبقى الكثير، والبرامج المستوردة بعكس البرامج الداخلية تفتقر إلى الجذور.

(١) د / إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٢) جورج سورس والعولمة، تأليف: جورج سورس، مرجع سابق، ص ٤٧-٤٨.

- المساعدات الخارجية عادة ما تتم بين الحكومات المانحة والحكومات المتلقية، والتي غالبًا ما تعمل كحارسه للأبواب، وتقوم بتوزيع الاعتمادات وفقًا لأغراضها، وفي بعض الحالات تصبح المساعدات المصدر الرئيس لدعم حكومات غير شعبية.

٤- إمكانية استخدام الدول النامية بفاعلية كبيرة ما تملكه من وسائل الضغط الاقتصادية المماثلة، بإمداد الدول الرأسمالية بالطاقة والمواد الأولية، نظير شراء الكثير من منتجاتها^(١)، وبذا تستغني الدول النامية عن سؤال الدول المتقدمة والخضوع لشروطها المرهقة^(٢).

٥- حصول الدول النامية عن طريق التجارة الدولية على أفضل شروط ممكنة لتصريف منتجاتها في الدول المتقدمة، واستيراد مستلزمات التنمية من تلك الدول بشروط ميسرة^(٣).

٦- وفي ظل اعتماد تلك الدول على ذاتها، فإنها تستطيع تسعير عقود بيع النفط، أو المواد الخام الأخرى بأسعار عملاتها، وهذا من شأنه أن يساعد على حفظ قيمة الأرصدة المالية للدول النامية، وأن يشجع على التعاون المالي الفعال بين أقطار تلك الدول، لأن إصرار الدول الرأسمالية على تحديد أسعار هذه المواد بعملاتها الأجنبية يعد من بقايا التخلف والتبعية الاستعمارية^(٤)، مما يعزز من عمليات الأنشطة المضاربة؛ لأنه في حال تراكم الأرصدة الدولارية لتلك الدول من المبيعات النفطية، فإن الحل يكون أيضًا بيد الدول الأجنبية - على الرغم من أنها هي المدينة - لأنه ما عليها في تلك الحالة - حالة عدم رضوخ الدول النفطية لمطالبها - إلا تخفيض قيمة عملاتها، وبذا تنهي على قيمة مدخرات تلك الدول والتي تبلغ قيمتها بلايين الدولارات.

(١) د / إسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٢) د / حمدي عبد العظيم: فقر الشعوب بين الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي، مطبعة العمرانية للأوفست، القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م، ص ٢٦٤.

(٣) د / إسماعيل صبري عبد الله: أزمة العملات القوية ومشكلة السيولة الدولية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلة مصر المعاصرة، السنة الثامنة والخمسون، العدد (٣٢٧) يناير ١٩٦٧ م، ص ١١٥.

(٤) د / جورج قرم: الاقتصاد العربي أمام التحدي [دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا] دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، نوفمبر ١٩٧٧، ص ١٢٢ - ١٢٣.

وما سبق من مزايا يعد قليل من كثير، وفي كل يوم تزداد عمليات التقدم والتطور تزداد الحاجة أكثر إلى عملية الاعتماد على النفس، وعلى الدول النامية أن تعمل جاهدة على تحقيق تلك القضية أو على الأقل أن تسير على نهجها بقدر ما يتوفر لها الآن، حتى لا تصبح غنيمة - أو هي غنيمة - تقسمها الدول الرأسمالية كل بما يحقق له مصلحة أكثر.

* * *

المبحث الرابع

جذب المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية

أيضاً كأحد الحلول الوقائية من المضاربة على العملة الوطنية، جلب المزيد من رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، ولذا فإن على الحكومات الوطنية وكدعم لعملتها أن تستقطب تلك الأموال والاستثمارات، ولتحقيق تلك النتيجة عليها أن تعمل على تسهيل وسائل انتقالها إلى الداخل، وتفادي الاتجاه المعاكس بانتقالها إلى الخارج. ولتيسير هذا الأمر عليها أن تقوم بإزالة المعوقات وتحجيم المخاطر، والتي يمكن أن تتعرض لها تلك الأموال، وذلك بتهيئة الظروف الصحيحة المناسبة للاستثمار للاستفادة منها على الوجه الصحيح، ولزيد من إلقاء الضوء على هذا المبحث سنتناوله بالتفصيل في المطالب التالية:

المطلب الأول: الحد من المخاطر التي تفرض على الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الثاني: السياسات اللازمة لمعالجة التدفقات قصيرة الأجل.

المطلب الثالث: الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول

الحد من المخاطر التي تفرض على الاستثمارات الأجنبية

تتعدد المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها رأس المال الأجنبي، ولذا فإن على الدولة المستضيفة لتلك الاستثمارات أن تبذل كل ما في وسعها للحد من تلك المخاطر والتي يمكن تصنيفها على النحو التالي^(١):

١- المخاطر السياسية: كخطر المصادرة والتأميم، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج، ويصعب من عملية جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل خوفاً من التعرض لهذا الخطر.

٢- المخاطر الاقتصادية: مثل خطر تدهور العملة، وزيادة معدل الضرائب، ففي حالة تدهور القوة الشرائية للعملة المحلية نتيجة لارتفاع معدلات التضخم المحلي يلجأ

(١) جمال جويدان الجمل: الأسواق المالية والتفدية، مرجع سابق، ص ٤٩.

أصحاب رؤوس الأموال إلى تحويل العملات إلى الخارج، كما قد يلجأ أصحاب المشاريع إلى تهريب رؤوس أموالهم للخارج، تهرباً من دفع الضريبة على دخولهم أو أرباحهم، وخاصة حينما تكون متصاعدة إلى حد كبير كجزء من السياسة الاقتصادية التي تقوم بها السلطات المحلية لتمويل الموازنة العامة.

كيفية الحد من المخاطر السابقة^(١):

إن عنصر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد المضيف، يعد أحد العوامل المهمة في جذب الاستثمارات الأجنبية، ومن ثم فإنه حال تخلف أحدهما، فهذا الأمر يعتبر عامل طرد لا جذب للاستثمارات الأجنبية، ولذا فإنه على الدول الساعية لجذب المستثمرين الأجانب، النص مسبقاً على عدم المصادرة أو التأميم - إطلافاً أو مقابل تعويض - على أن يتم الاتفاق على المبادئ العامة مقدماً، كما أن الاستقرار السياسي لا ينسحب بالضرورة على شكل معين من أشكال الحكم، أو حتى استمرار نظام سياسي بعينه، بقدر ما ينسحب على ضمان استمرار الشروط السياسية التي دخل على أساسها رأس المال الأجنبي، كما أنه لا يعني أيضاً عدم إمكان إجراء بعض التعديلات، ولكن بشرط ألا تكون تلك التعديلات جذرية تؤثر في العلاقة بين المشروع الأجنبي والدولة، أو المناخ العام لعمله، وفي حال إصرار بلد معين على عدم توفير المناخ الآمن للاستثمارات الأجنبية، فإنها إن نجحت في استقطاب بعض رؤوس الأموال، فإنها لن تؤدي سوى لنتائج سلبية، لماذا؟

أولاً: لأن ذلك البلد لن يفلح إلا في جذب المستثمرين المقامرين أو المضاربين، والذين يستثمرون أموالهم في أنشطة سريعة الإدرار للربح المالي، والتي يمكن تصفيتها بسهولة.

ثانياً: لأن هذه الدولة حتى ولو تمكنت من جذب بعض المستثمرين، فإن تكلفتهم ستكون مرتفعة اقتصادياً، وسياسياً، لأن هؤلاء سيحاولون استخلاص أقساط التأمين ضد المخاطر السياسية من البلد المضيف في صورة إعفاءات، وتخفيضات وامتيازات وحماية من المنافسة الأجنبية أو المحلية.

(١) د / إبراهيم حسن العيسوي: مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمتها في التنمية في مصر، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، القاهرة ٢٥-٢٧ مارس ١٩٧٦م، ص ١٢٩-١٣٠، مشكلة المديونية الخارجية وآثارها على التنمية وكيفية التخفيف من أعبائها إدارة البحوث الاقتصادية، بنك الإسكندرية، نفس المؤتمر السابق، ص ٦٩٩-٧٠٠.

المطلب الثاني

السياسات اللازمة لمعالجة التدفقات قصيرة الأجل

ما ذكر هو عن استخدام رءوس الأموال الأجنبية المباشرة أو طويلة الأجل - وذلك كوسيلة للحد من المضاربات على العملة المحلية - إلا أن هناك نوع آخر وهو الاستثمارات قصيرة الأجل أو غير المباشرة - وهي التي سنتناولها بشيء من الإيضاح في السطور التالية - وهي تشمل عمليات البيع والشراء في أنحاء العالم للأسهم والسندات وكذلك العملات - والتي هي موضوع البحث - وإن كان بعض الكتاب^(١) يطلق على هذه الاستثمارات: الماشية قصيرة القرون. وذلك للفرق بينها وبين الاستثمارات طويلة الأجل السابقة أو ما يسمى بالماشية طويلة القرون، وقد أطلق على الأولى هذا الاسم لأن أصحابها يستطيعون الانتقال بعملياتهم هنا وهناك في المدى القصير جداً، وذلك على عكس الاستثمارات طويلة الأجل حيث إن أصحابها عليهم تقديم التزامات طويلة المدى عندما يستثمرون في دولة ما، ولكنها بالرغم من ذلك فإنها اليوم أصبحت تتحرك دخولاً وخروجاً مثل القطيع بسرعة تثير الدهشة^(٢).

وللحد من تأثير تلك الاستثمارات واستخدامها في العمليات المضاربة تم اقتراح بعض المعالجات لها، وتفصيل ذلك في السطور التالية:

١- المعالجة الأولى اقترحها عالم الاقتصاد الأمريكي توبين ١٩٧٢ م - وهو الحائز على جائزة نوبل - حيث إنه اقترح فرض ضريبة تقدر بنسبة واحد في المائة على كل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية، وقد سميت هذه الضريبة باسمه Tobin Pax، والهدف من هذه الضريبة هي إجبار أصحاب رءوس الأموال المتحركة على بقائها فترة محددة من الزمن في البلد الذي دخلت إليه، إلا أن تأثير تلك الضريبة لن يكون مجدياً إلا في حالات معينة، وتفصيل نتائجها المترتبة على تطبيقها هي كالتالي:

- إنه لن تكون العمليات الرامية إلى استغلال اختلاف مستويات أسعار الفائدة في

(١) توماس فريدمان: السيارة ليكساس وشجرة الزيتون محاولة لفهم العولمة، مرجع سابق، ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٢) ونظراً للخطورة المترتبة على الاستثمارات قصيرة الأجل والتي منها شراء وبيع العملات بقصد المضاربة عليها، أو ما يسمى بالاستثمارات غير الحكيمة، والتي ترجع إلى سبب رئيس وهو ما يسمى بالعولمة المالية، وفي هذا الشأن يقول "ألن جرينسبان" رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي: إن هذه العولمة هي ذاتها التي كانت سبباً في الزيادة المثيرة لتدفقات رءوس الأموال الخاصة، وقد أظهرت أيضاً قدرات لا بأس بها في نشر الاستثمارات غير الحكيمة.، توماس فريدمان، المرجع السابق، ص ١٨٧.

أسواق الصرف والبلدان المختلفة مجدية إلا في حالات استثنائية بأن يكون معدل الفائدة أعلى من نسبة الضريبة لأنه على المستثمر الذي يرغب في التحويل مثلاً من أوراق مصدرة بالين الياباني وبفائدة منخفضة نسبياً، إلى أوراق مالية مصدرة بالدولار الأمريكي وبفائدة مرتفعة نسبياً، عليه أن يحتسب مقدماً أنه سيدفع إلى المالية الحكومية المضيفة ما قيمته ٢٪ من رأسماله المستثمر، وذلك لأنه سيدفع ١٪ عند انتقاله من الين إلى الدولار، وواحد في المائة آخر عند رجوعه من الدولار إلى الين ثانية، أما إذا كانت نسبة الفائدة التي ستعود عليه أعلى من نسبة الجزء المقتطع فإن تلك الضريبة ستفقد قيمتها^(١).

- سيؤدي فرض هذه الضريبة إلى تراجع عمليات المضاربة على نحو بين، كما أن المصارف المركزية من خلال عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية ستستعيد بفرضها تلك الضريبة وزنها من جديد، لأنها ستعامل مع رأس مال سائل تراجعت قيمته على نحو كبير^(٢).

- يقدر العائد المالي الذي ستحصل عليه الحكومات بفرضها تلك الضريبة على المعاملات بالعملات الأجنبية ما بين ١٥٠: ٧٢٠ مليار دولار، مما يخفف من وطأة العجز الذي تعانيه الموازنات الحكومية، كما أن هذا المبلغ يعتبر ضعف المبلغ المطلوب لاقتلاع الفقر من العالم، إلا أن هذه الفكرة لم تطبق عملياً، كما وجدت معارضة شديدة من قبل المضاربين على العملات، وإن كان الفكر الإسلامي قد سبق تلك النظريات بما يزيد على أربعة عشر قرناً من الزمان، بفرضه زكاة المال، والتي تقدر ليس بـ ١٪ فقط وإنما بـ ٢.٥٪، تؤخذ من أصحاب رءوس الأموال الذين بلغوا حد النصاب؛ لتوزيعها على الفقراء والمحتاجين عن طريق بيت المال^(٣).

٢- المعالجة الأخرى للحد من استخدام التدفقات المالية العالمية قصيرة الأجل في المضاربة على العملة المحلية، مراقبة تلك الأموال، والتقييد النسبي لحرية تحويلها وحركتها، وهذه ليست دعوة منغلقة ولكنها تعبير عن المصلحة، وخير مثال عملي لهذا الأسلوب الوقائي للحد من عمليات المضاربة، هو تجربة الصين والهند وتشيلي فهذه الأسواق رغم وجودها في مناطق أزمة جنوب شرق آسيا ١٩٩٧م، إلا أنها لم تتأثر عملياً،

(١) هانس بيتر مارتين، هارالد شومان: فسخ العولمة، مرجع سابق، ص ١٥٠ - ١٥٢.

(٢) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(٣) د / صالح البربري: الممارسات غير المشروعة في بورصة الأوراق المالية، مرجع سابق ص ٣٢٠.

والسبب الرئيس أنه لا يمكن لسماسرة البنوك ومتداولي العملات تحريك مليارات الدولارات في يوم أو يومين إلى تلك الدول، ثم إخراجها منها، فالصين والهند تفرضان قيودًا على رءوس الأموال الأجنبية، بينما تفرض تشيلي ضريبة على الاقتراض بالعملات الأجنبية، وتشتط الإبقاء على الاستثمارات شبه السائلة لفترات محددة ولا يمكن تصفيتها قبل انقضائها، وفي هذا الشأن يقول أحد الخبراء في إندونيسيا: " وفي اللحظة التي تأكد فيها للناس أن الروبية ستتهبط هربت المليارات، مع أن هذا الأمر لا يمكن أن يحدث في الهند، لأن أغنياءها لا يمكنهم أن يخرجوا ساعة يشاءون ٢٠ مليار دولار" ^(١) .

* * *

(١) أشار إليه د / أحمد محيي أحمد: المضاربات في العملة، مرجع سابق، ص ٤٧٨.

المطلب الثالث

الآثار المحتملة للاستثمارات الأجنبية

يشكل تدفق الاستثمارات المباشرة إضافة مباشرة إلى التكوين الرأسمالي، لأنه يؤدي إلى تعويض النقص في المدخرات المحلية للدولة المضيفة له، وزيادة أيضًا في مواردها من النقد الأجنبي، كما أنها تمكنه من زيادة الواردات دون الحاجة إلى زيادة الصادرات، كذلك يتوقع أن يؤدي ورود الاستثمارات المباشرة بعد حين إلى زيادة أخرى في التكوين الرأسمالي المحلي لأسباب عدة^(١):

السبب الأول: أن ما ينتج عن هذه الاستثمارات من زيادة في الدخل المحلي، يمكن أن يدخر جانبًا منه، ويتحول إلى استثمارات محلية، ترفع من معدل التكوين الرأسمالي مما يساعد تلك الاقتصاديات في التكيف مع الهزات والمستجدات الاقتصادية، وخاصة المؤقتة منها، مما يعد إضافة مصدر جديد لرأس المال.

السبب الثاني: يترتب عادة على الاستثمارات الأجنبية وفورات خارجية منها نقل التكنولوجيا الحديثة، وتنمية المهارات المحلية التنظيمية، والإدارة الفنية والتسويقية.

السبب الثالث: يمكن البلد من الحصول على جزء من العوائد التي يحققها رأس المال الأجنبي، ومنها الضرائب المفروضة على أرباح الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو التأمين.

وبالنظر عمليًا على إيجابيات الاستثمار الأجنبي بالنسبة لدول شرق آسيا تبين أن الاستثمارات الأجنبية خلفت عمومًا منافع رئيسة للدول المانحة والدول المتلقية للاستثمار على حد سواء، فقد مكن الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا الشركات عابرة القوميات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقرًا لها من استغلال عمالة شرق آسيا الرخيصة والتي تتزايد مهارتها وكسب دخول متزايدة إلى الأسواق المحلية، وقد مد الاستثمار الأجنبي المباشر أيضًا اقتصاديات شرق آسيا المتنامية بمصادر متجددة من رأس المال والتكنولوجيا والمستويات المرتفعة من العمل، والصادرات المتزايدة، وعوائد ضرائب

(١) د / إبراهيم حسن العيسوي: المرجع السابق ص، ١١٤، ١١٥، ١٢٠. د / عازي عبد الرازق النقاش: التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، مرجع سابق، ص ١٨٣. جمال جويدان الجمل: الأسواق المالية والنقدية، مرجع سابق، ص ٥١.

أعلى، وغيرها من المزايا^(١).

ولكن تلك الآثار الإيجابية التي تقدم ذكرها للاستثمارات الأجنبية ليست على إطلاقها، حيث إنه يقابلها في الوجه الآخر آثار سلبية محتملة تترتب على تلك الاستثمارات أهمها ما يلي^(٢):

- أن الإضافة الصافية لرأس المال الأجنبي قد لا تكون كبيرة، بل قد تكون سلبية أحياناً لأنه بفضل المركز الاحتكاري عادة، وبفضل التيسيرات التي قد يوفرها البلد المضيف تتمكن الشركات الأجنبية من تحقيق أرباح ضخمة يحول معظمها بطريق مباشر أو غير مباشر إما للبلد الأم، أو للاستثمار في بلد أو بلاد أخرى، وبذلك فإن الدول المستثمرة قد تأخذ من الدول المضيفة أكثر مما تأتي به إليها من أموال، ويسمى هذا بالتحول المعاكس، ويقصد به إعادة تحويل رؤوس الأموال التي حصلت عليها الدول النامية للخارج لتمويل الدول المتقدمة الدائنة وليس العكس.

- أن أثر الاستثمارات الأجنبية على المدخرات المحلية قد لا يتحقق لأسباب عديدة، منها: قد لا تكون الزيادة في الدخل المترتبة على الاستثمارات الأجنبية من الضخامة بحيث يصبح لها أثر كبير على المدخرات المحلية هذا من ناحية، كما أن الأثر الادخاري قد يضع سبب احتمال توزيع الدخل في غير صالح رأس المال المحلي، وخاصة عندما ينجم عن المنافسة بين المستثمر الأجنبي ومثيله في الداخل تخفيض أرباح الصناعات المحلية ذات المركز التنافسي الأضعف بالمقارنة بالصناعات الأجنبية، ومن ثم قد يحدث انخفاض في المدخرات المحلية من ناحية ثانية.

- يحتمل أن تؤدي عملية تراكم رؤوس الأموال الأجنبية - في ظل وجود رقابة عليه - إلى توسيع القاعدة النقدية للبلد المضيف وبالتالي ارتفاع الضغوط التضخمية.

- قد تقود التدفقات الرأسمالية للداخل إلى بلوغ سعر الصرف الحقيقي مستويات عالية غير مسيطر عليها، مما يعمل على تأخير العملية التصحيحية للبلد المضيف، وبالتالي

(١) الاستثمار الأجنبي المباشر في شرق آسيا الاتجاهات الرئيسة وقضايا سياسة الولايات المتحدة الحاسمة، تأليف: Mark Mason، قراءات إستراتيجية، السنة الرابعة، العدد الثاني عشر، ديسمبر، ١٩٩٩م، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص ١١.

(٢) د / إبراهيم حسن العيسوي: مدى واقعية الآمال المعقودة على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مرجع سابق، ص ١١٥ - ١٢٠، جمال جويدان الجمل: الأسواق المالية والنقدية، مرجع سابق، ص ٥١-٥٤.

تصاعد التزاماتها الدولية.

- كما أن الأثر غير المباشر المتمثل في نقل التكنولوجيا للبلد المضيف قد لا يحدث، لأن الاستثمارات قد تكون بمعزل عن الاقتصاد المحلي، ولكن في المقابل علاقتها أقوى بالخارج، وهذا هو النمط الشائع للاستثمارات التقليدية في مجالات البترول والتعدين لدرجة أن البعض يرى فيها " مجرد استثمارات جغرافية " أي أنها استثمارات تقع جغرافياً في الدول النامية، ولكنها بمعزل عن اقتصاديات هذه البلاد، وإنما تكون متكاملة مع البلد مصدر رأس المال، كما أن الأمر لا يختلف كثيراً بالنسبة للاستثمار في الصناعات غير التقليدية، حيث إن المساهمة في التدريب والتعليم عادة ما تكون قليلة، وذلك بسبب قلة الأعداد التي توظفها هذه المشاريع.

- كما أن الشركات الأجنبية قد تعمل على جذب الكفاءات إلى خارج الوطن، إذا ما رأت فرصة لاستخدامها بعائد أفضل في فروع أخرى لهذه الشركات في الخارج.

- كما أن الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات المصاحب لتدفق الاستثمار الأجنبي لا يلبث بعد مدة أن ينقلب إلى أثر سلبي، عندما تبدأ عملية التدفق العكسي ليس فقط لتحويل الأرباح المرتبطة بالاستثمار الأجنبي، وإنما أيضاً لدفع الفوائد مقابل المعونة الفنية ونحو ذلك من المدفوعات، وكل هذا يشكل عوامل ضغط على ميزان المدفوعات.

الخلاصة: بعدما تم العرف على أهم الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة على استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتبين أن هناك تناقضاً في المصالح بين أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والبلد المضيف، وأن كلاهما يرغب في تعزيز كفته من ناحية تعظيم الاستفادة بقدر أكبر من الآثار الإيجابية، والحد من مخاطره بتقليل الآثار السلبية، ولذا فإنه يجب أن يفهم في النهاية أنه طالما أن الدولة منفردة لا تستطيع إشباع كل حاجاتها مستقلة عن العالم - وخاصة في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي والتقنيات الحديثة والتي لا تستطيع أي دولة أن تعيش بمعزل عنها، لأن هذا يعزز من تخلفها - فعلى الدولة المستضيفة لرأس المال الأجنبي لكي تحدد من آثاره السلبية، أن تعد العدة مبكراً وترتب أولوياتها مسبقاً قبل استقطاب رأس المال الأجنبي، كما أن عليها أن تعمل جاهدة على توطيد دعائم الاستقرار في كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك للحد من هروب رؤوس الأموال والعمل على إكمال دورتها التي جلبت من أجلها.

المبحث الخامس

رفع سعر الفائدة

ما سبق التعرض له في المباحث السابقة من سبل لمواجهة المضاربة على العملة هي أساليب وقائية، أما هذا المبحث وهو رفع سعر الفائدة فهو من الأساليب العلاجية والتي يتبناها صندوق النقد الدولي كوسيلة لإنقاذ الدولة التي تدهورت عملتها من آثار العمليات المضاربة، فالصندوق في حال طلب الدولة المتدهورة عملتها المساعدة يطرح عليها الصندوق باعتباره وكيلاً للدولة الدائنة والمانحة للقروض برنامجاً اقتصادياً محدداً كشرط لتنظيم دعم الإنقاذ المالي لها، ومن أهم شروط هذا البرنامج العلاجي هو اتباع سياسة نقدية متشددة عن طريق رفع أسعار الفائدة بقوة كافية لمقاومة التدهور المبالغ فيه في أسعار العملة المحلية مقابل العملات الحرة الرئيسة وذلك لاستعادة ثقة الأسواق في هذه العملة، وعندما تتم استعادة الثقة وتستقر العملة المحلية يمكن أن تسمح السلطات النقدية بتحول أسعار الفائدة إلى المستويات العادية^(١).

والسبب في اقتراح هذه المعالجة من وجهة نظر أعضاء الصندوق أنها تشكل حافزاً للمستثمرين الأجانب على القيام بإقراض كميات أكبر من رؤوس الأموال عما كان عليه الحال قبل ارتفاع أسعار الفائدة^(٢)، ومن المؤيدين لهذا الاتجاه " جيمس وولفنسون " رئيس البنك الدولي حيث إنه يرى أن رفع سعر الفائدة يعد ضرورياً لاستعادة ثقة المستثمرين في الدول الآسيوية بعد أزمتها الناجمة عن المضاربة على العملة^(٣).

وإذا كان الهدف من استخدام تلك الوسيلة هو استعادة المستثمرين والمتعاملين في العملة المحلية إلا أن رفع الفائدة قد يحدث آثاراً عكسية تتمثل في النقاط التالية:

١- في حالة التدهور المستمر للعملة قد يصبح رفع أسعار الفائدة محدود الأثر، بل وربما آثاراً عكسية، لأنه يوحي بأن السلطات النقدية في حالة اضطراب، ولا تجد وسيلة

(١) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٨م، عدد سابق، ص ١١٧، ١١٨.

(٢) د / سامي عفيفي حاتم: التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص ٢٣٧، ٢٣٨.

(٣) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٨م، عدد سابق، ص ١١٨. د / عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، مرجع سابق، ص ٢٨٠.

لدعم عملتها سوى رفع أسعار الفائدة وخاصة إذا كان هذا الرفع بمعدلات كبيرة ومبالغ فيها، وحدث عقب أزمة من الأزمات^(١).

٢- إن رفع معدلات الفائدة يؤدي إلى زيادة أسعار صادرات الدولة في الأسواق الخارجية مما يضعف من قدرتها التنافسية أمام الصادرات المماثلة لها في الدول الأخرى، وبذا ينجم عنها إلحاق الضرر بكثير من الصناعات المحلية المعتمدة على التصدير، كما أنه في المقابل وفي ظل المعدلات المرتفعة للفائدة على العملة المحلية تصبح أسعار الواردات منخفضة بالنسبة للأفراد المحليين، مما يشجع على زيادة طلبهم عليها، وبهذا الشكل تنقلص الصادرات للخارج، وتزداد الواردات^(٢)، مما يؤدي إلى المزيد من الضغوط على سعر صرف العملة المحلية.

٣- إن ارتفاع أسعار الفائدة بصورة مبالغ فيها، ينجم عنه ارتفاع كلفة الاستثمار المحلي، وبالتالي يؤدي إلى إفلاس كثير من الشركات، ويجعل من الصعب توظيف المنشآت للقروض بالعملة المحلية، كما يقيد البنوك في التوسع من عملية الإقراض وبالتالي تتضاعف القروض غير العاملة، كما تتدهور ميزانية البنوك، وكل هذه الآثار السلبية تؤدي في النهاية إلى تخفيض تدفقات رأس المال الأجنبي بدلاً من استمالتها^(٣).

٤- من المفترض في الأحوال العادية أن يؤدي رفع سعر الفائدة إلى تشجيع الاستثمار على حساب الاستهلاك، مما يقود إلى كبح جماح التضخم وتخفيضه، لكن في حال رفع سعر الفائدة، وبشكل مبالغ فيه عقب تدهور سعر صرف العملة المحلية، فإن معدل التضخم يمكن أن يرتفع بقوة؛ وذلك لأن تدهور سعر الصرف مقابل العملات الحرة الرئيسة يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية المناظرة، والذي يقود إلى موجة من ارتفاع الأسعار^(٤).

وبالرغم من المثالب السابقة لزيادة معدلات الفائدة، فإن صندوق النقد الدولي مازال مصمماً على تلك السياسية، ولا يوافق على منح أي دولة قرضاً لمعالجة أزماتها حتى تستجيب لتطبيق تلك السياسة، حتى ولو كانت لا تصلح للتخفيف من حدة أزماتها

(١) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٨م، عدد سابق، ص ١١٩.

(٢) د / رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، مرجع سابق، ص ٢٥٩، ٢٦٠.

(٣) المرجع السابق، نفس الصفحات.

(٤) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٨م، عدد سابق، ص ١٢٠.

في مثل حالتها، بل تزيد منها، وهذا ما حدث مع دول جنوب شرق آسيا خلال معالجتها لأزماتها بعد استجابتها لتنفيذ سياسة صندوق النقد الدولي، وقد اعترف بتلك الأخطاء الناجمة عن سياسة الصندوق الجامدة ممثلو الصندوق أنفسهم، حيث رأوا أنه لا يمكن مواصلة دفع تلك الدول إلى خندق الركود القاسي، بل ينبغي التركيز على معالجة المسائل التي تسببت في الأزمة، فمثلاً رفع سعر الفائدة بالنسبة للروبية الإندونيسية كان يستهدف بشكل أساسي دعم الثقة فيها ووقف تدهورها غير المنطقي، لكن الذي حدث هو أن العملة الإندونيسية تدهورت على نحو درامي، من نحو ٢٥٧٥ روبية لكل دولار في أغسطس ١٩٩٧ إلى نحو ٧٣٠٠ روبية لكل دولار في يناير ١٩٩٨ م، لتصل إلى نحو ١٥ ألف روبية لكل دولار في ذروة تدهورها، وهذا يعني أن الحكومة الإندونيسية فشلت فشلاً ذريعاً في دعم الثقة في عملتها بتطبيقها سياسة رفع سعر الفائدة^(١).

ولذا يرى كل من Furman & Stiglitz أن سياسة سعر الفائدة ليست من العلاجات المناسبة لجميع الأزمات؛ لأن حجم النفقات والعوائد المترتبة على هذه السياسة يختلف من اقتصاد لآخر، ويعتمد على نوعية وحجم الدائنين والمدينين الأجانب، وهيكّل النظام المصرفي المحلي، وبدراسة هيكل الاقتصاديات الآسيوية، تبين أن مثل هذه السياسة ليست هي الأسلوب المناسب على الإطلاق لمعالجة أزماتها^(٢).

* * *

(١) التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩٨ م، مرجع سابق، ص ١١٨، ١٢٤ - ١٢٥.

(٢) د / نعمت عبد اللطيف مشهور: أزمة جنوب شرق آسيا، مرجع سابق، ص ٤٣٣، جورج سورس والعولمة: تأليف جورج سورس، مرجع سابق، ص ١٤٢.

المبحث السادس

إنشاء صندوق طوارئ لإدارة الأزمات المضاربة

تعد هذه الوسيلة من الوسائل العلاجية والوقائية في نفس الوقت، وقد تم اقتراح تلك الوسيلة لمواجهة المضاربات على العملة عندما وصلت الأزمة المالية الاقتصادية الآسيوية لذروتها بعد سقوط كوريا الجنوبية، وقد جاء هذا الاقتراح من قبل المضارب اليهودي الأمريكي جورج سورس، ويتضمن هذا الاقتراح إنشاء مؤسسة دولية جديدة تكون مهمتها ضمان القروض الدولية التي يجري تقديمها إلى البلدان التي تتعرض لمشاكل مالية، وذلك مقابل رسوم محددة مع إلزام البلدان المقترضة بتقديم إحصاءات حول جميع الاقتراضات العامة والخاصة المضمونة وغير المضمونة، بما يمكن الهيئة الجديدة من وضع سقف لحجم الأموال التي ترغب في تأمينها، وبحدود هذه المبالغ ستكون البلدان المعنية قادرة على الحصول على القروض من أسواق المال بمعدلات فائدة عادية^(١).

والحقيقة التي يجب ذكرها في هذا المقام أن هذا الاقتراح وإن كان قد جاء على لسان أحد المتسببين الرئيسيين في اندلاع الأزمة المالية الآسيوية، إلا أنه يجب أن ينظر إليه بعين الاعتبار، ولكن بشرط أن يوضع له من الضوابط حتى يجد له سبيلاً من خلال تطبيقه من الناحية العملية، وبما يتمشى مع طبيعة مجموعة الدول العربية والإسلامية.

وعلى نفس نهج الاقتراح الأول قامت اليابان في خريف عام ١٩٩٧ وفي أعقاب موجات الصدمة الأولى لأزمة جنوب شرق آسيا، قدمت اقتراحاً بإنشاء صندوق نقد آسيوي بقيادة اليابان برأس مال ١٠٠ مليار دولار، على أن تستبعد من عضويته الولايات المتحدة الأمريكية، والهدف من إنشاء هذا الصندوق هو المساعدة في حماية العملات القومية من هجمات المضاربين، وكان الهدف من اقتراح صندوق النقد الآسيوي من قبل اليابان هو لتنفيذ إستراتيجية قيادة السوق في التمويل الآسيوي^(٢).

(١) جورج سورس والعملة، المرجع السابق، ص ١٦٠ - ١٦٢.

(٢) بنجامين جي كوين: النقد في عالم معولم، مرجع سابق، ص ١٣٣. د / أسامة المجذوب: العولمة والإقليمية [مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية]، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ص ٩٨. إبراهيم نافع: انفجار سبتمبر بين الأمركة والعولمة، مكتبة الأسرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ١٩٧.

إلا أن هذا الاقتراح لقي معارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة، ونجحت في منع إقامة هذا الصندوق، وقد عبرت علنا عن قلقها بشأن التهديد المحتمل للدور المركزي الذي يمكن أن يلعبه صندوق النقد الآسيوي في الشؤون النقدية ^(١).

وهذا الذي تريد أن تقوم بتحقيقه اليابان من إنشاء صندوق نقد آسيوي يكون محوره الين الياباني، ليس وليد اللحظة هذه فقط، وإنما هي آمال وأحلام تتمنى تحقيقها منذ أمد طويل، وذلك حتى لا تفقد السيطرة على عملتها هي الأخرى، حيث إنها على الرغم من أن مصارفها تملك من الأصول الدولارية أكثر مما تملكه أي مصارف دولة أخرى في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها، ولكن أي مضاربة على الدولار تؤدي إلى تخفيضه، فإنها تؤثر تأثيراً ساحقاً على اليابانيين، ولذا فإن الولايات المتحدة تقف حجر عثرة ضد أي عمل تقوم به اليابان من الممكن أن يؤدي إلى المزيد من تدويل عملتها.

ولذا فإن الولايات المتحدة على الرغم من نجاحها في إخفاق فكرة هذا الصندوق إلا أن اليابانيين مازالت تلك الفكرة مثار اهتمامهم، وهم يسعون بكل الوسائل من أجل إيجاد سبل جديدة لتعزيز التعاون الإقليمي القائم على الين الأكثر تدويلاً ^(٢).

وإذا كان هذا هو الحال بالنسبة للدول الآسيوية فإن على الدول العربية والإسلامية وبخاصة النفطية منها أن تأخذ من تلك الأزمات العبرة وأن تستفيد من دروس التاريخ، وأن تضع في حسابها دائماً أن مدخراتها التي تقطن في البنوك الأمريكية والأوروبية والمقومة بالدولار فإنها مهما بلغ حجمها، ومهما تضاعف سعر الفائدة عليها، فإنها من الممكن وفي لحظة واحدة، وبقرار من الولايات المتحدة ليس بالتأميم أو التجميد فقط وإنما بخفض قيمة الدولار، وبذا تفقد مدخرات تلك الدول قيمتها.

ولذا فإن على الدول العربية والإسلامية أن تزيد من أوجه التعاون المالي والنقدي فيما بينها، وأن تقوم بتوحيد عملتها، مهما بلغت تكاليف ذلك، وأن عليها ألا تنظر إلى السلبات القريبة وإنما عليها أن تضع في حسابها الإيجابيات التي ستعود عليها في المدى الطويل، خاصة وأنها من خلال قيامها بهذا العمل إنما تفعل ذلك تنفيذاً لأمر إلهي يقول تعالى: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ ﴿٢٢﴾ [الأنبياء] وتطبيقاً

(١) بنجامين جي كوين، المرجع السابق، ص ١٣٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٣.

لتعاليم السنة النبوية يقول ﷺ: " ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى " ^(١).

إن الدولة بتنفيذها تلك التعاليم ستجد نفسها أنها في مكنتها إصدار قراراتها - برفع عملتها أو بخفضها - من قبل نفسها وليس تبعاً لأهواء غيرها.

ولكن وكحل أولي على المدى القريب فإن على تلك الدول أن تتبنى صيغة إنشاء صندوق طوارئ لإدارة الأزمات المضاربية حال حدوثها، وذلك منعاً لانهايار أو تأخر نمو أقطار وبلاد يعول عليها كثيراً في دعم ومساندة اقتصاديات الدول الإسلامية الأخرى لما تمتلكه من تجارب وبنى أساسية قوية وأيدي عاملة مدربة ^(٢).

* * *

(١) أخرجه البخاري في صحيحه عن النعمان بن بشير [كتاب الأدب، باب تعاون المؤمنين بعضهم بعضاً رقم الحديث ٥٥٥٢]، ج٣ ص ٢١٨.

(٢) د / أحمد محيي الدين أحمد: المضاربات في العملة والوسائل المشروعة لتجنب أضرارها الاقتصادية، مرجع سابق، ص ٤٨١. الأستاذ / صباح زنكنة: تعقيب له على بحث المضاربات على العملة. د / شوقي أحمد دنيا: مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة التاسعة، العدد الحادي عشر، الجزء الأول، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م، ص ٥٩٩.